

أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح

باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة:

دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. محمد عبد العزيز عبد المعطى الهواري

مدرس المحاسبة والمراجعة

معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات بالمنصورة

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي وتدنية مستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة من خلال تحليل الفجوة بين التشريعات الضريبية والمعايير المحاسبية، ودور هذه الفجوة في خلق ممارسات التخطيط الضريبي وظهور الحسابات الضريبية المؤجلة وكيفية استخدام هذه الممارسات في إدارة الأرباح، ثم تحليل الدراسات السابقة في هذا المجال لاستنتاج الفجوة البحثية، وتحليل محددات فعالية المراجع الخارجي في مراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة والتي تتمثل في: مستوى التغير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة، وما إذا كان المراجع الخارجي من ضمن منشآت المراجعة العالمية الكبرى (Big4)، وفترة تولي المراجع الخارجي لمهام المراجعة الخارجية لتلك الشركة، ومستوى الأهمية النسبية للعميل ودورها في خلق ضغوط على المراجع الخارجي في مراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة.

وفي إطار تحليل العلاقة بين فعالية المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري في الفترة الزمنية من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ لتشمل عدد ٢١٥ شركة خلال ثلاثة سنوات متتالية، ويرجع بدء عينة الدراسة من عام ٢٠١٦ بسبب صدور قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ الخاص بتطبيق المعايير المحاسبية المصرية الجديدة اعتباراً من يناير ٢٠١٦، ونظراً لأن التغير في معدل الضريبة

الفعال كأحد المتغيرات المستقلة يعتمد على القوائم المالية ربع السنوية فإن الشركات المدرجة بعينة الدراسة سجلت ٦٤٥ مشاهدة، وباستبعاد المشاهدات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية وعددها ١٠٥ مشاهدة، واستبعاد ١٧٢ مشاهدة ذات بيانات مفقودة، واستبعاد ٨٩ مشاهدة ذات قيم شاذة ومتطرفة يصل حجم العينة إلى ٢٧٩ مشاهدة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى التغير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة، ووجود مراجع من المنشآت العالمية الكبرى (Big4)، وارتفاع مستوى الأهمية النسبية للعميل يعني زيادة فعالية المراجع الخارجي ومن ثم ارتفاع مصروف الضريبة المؤجل وارتفاع مستوى التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة وانخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح. بينما يؤدي ارتفاع فترة ولاية المراجع الخارجي إلى انخفاض فعالية المراجع الخارجي ومن ثم انخفاض مصروف الضريبة المؤجل وانخفاض مستوى التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة وارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح.

Abstract:

This study aim to investigate the relationship between the effective role of external auditor and minimizing the earnings management using the deferred tax accounts through analyzing the gap between tax issues and accounting standards, the role of this gap in creating the tax planning practices and the appearance of deferred tax accounts, and how to use these tax planning practices on earnings management. in addition, analyzing the related literature for extracting the gap research, and investigating the determinants of the effective role of external auditor in auditing the deferred tax accounts which represented in: the change level of in the effective tax rate in the last quarter of the year, and big 4 auditors, audit tenure, and the materiality of the client and its role in pressure on the auditor for auditing the deferred tax accounts.

For analyzing the relationship between the effective role of external auditor and minimizing the earnings management using the deferred tax accounts I depend on a sample of Egyptian listed companies in the time series 2016-2018 to include 215 companies through three consecutive years. The sample starts with 2016 because of issuing the Minister of Investment Decision No. 110 of 2015 related to applying the new accounting standards. However, the change in the effective tax

rate depends on the quarterly financial reporting, so the companies in the sample recorded 645 firm year observations, and by excluding 105 observations related to banks and financial institutions, and excluding 172 observations related to missing data, and excluding 89 observations related to extreme values, finally the final sample will be 279 firm year observations.

My study revealed that higher change level of effective tax rates in the last quarter of the year and Big 4 auditors and higher materiality of client means higher effective role of the external auditor, and higher deferred tax expense and change level of deferred tax accounts and lower level of managing earnings using the deferred tax accounts.

الكلمات المفتاحية:

الحسابات الضريبية المؤجلة- ممارسات التخطيط الضريبي- أساليب التخطيط الضريبي- استغلال فجوة الخيارات المحاسبية - مصروف الضريبة الفعال- مصروف الضريبة المؤجل- معدل الضريبة الفعال- معدلات الضريبة الفعالة المدفوعة - الفروق الضريبية المؤقتة.

١ - مقدمة الدراسة:

غالباً ما تنشأ الحسابات الضريبية المؤجلة نتيجة العديد من ممارسات التخطيط الضريبي التي تهدف إلى تخفيض المدفوعات الضريبية وتحقيق أعلى معدل عائد ممكن على الاستثمار وتحقيق الوفورات الضريبية والاستفادة من المزايا الضريبية التي يقدمها المشرع لها بغرض تنشيط الاستثمار مستخدمة في ذلك كافة الممارسات المحاسبية والتشريعية الممكنة (Weinstein & Mark, 2005; Bala, 2007; Hanlon & Heitzman, 2010; Wahab & Holand, 2012; Watson, 2015). كما يمكن لمديري الوحدات الاقتصادية أيضاً استغلال هذه الحسابات الضريبية المؤجلة الناشئة من وجود الفروق الدائمة والمؤقتة بين الربح المحاسبي والربح الضريبي في تحقيق العديد من المصالح الشخصية من خلال إدارة الأرباح وتدنية معدلات الضريبة الفعالة المدفوعة ورفع مستوى المكافآت الخاصة بهم (Armstrong, et al., 2012; Yorke, et al., 2015).

ويعتمد المدراء في تحقيق ذلك على استغلال فجوة الخيارات المحاسبية بالمعايير المحاسبية والتشريعات الضريبية والسياسات الاقتصادية الدولية على حد سواء، حيث يؤدي اختلاف السياسات المحاسبية المتاحة أمام المنشأة إلى التأثير بشكل مباشر على أرباح المنشأة ونتيجة أعمالها ومن ثم على الربح الخاضع للضريبة، وفي هذا الشأن تسمح التشريعات الضريبية للممول باختيار السياسة المحاسبية التي تناسبه بشرط الالتزام بها وعدم استخدامها للتخلص من الضرائب بشكل غير مشروع مثل عملية المفاضلة بين رسمة الفوائد أو اعتبارها مصروف إيرادي (Hasseldine & Mirrors, 2013, P. 5). بالإضافة إلى محاولة الاستفادة من المزايا الضريبية التي تسهم في تحقيق وفورات ضريبية ومزايا ضريبية للممول، وبالتالي يمكن استغلال هذه المرونة في التشريعات الضريبية لتحقيق بعض أساليب التخطيط الضريبي المتميزة التي تحقق المستوى المرغوب من الأرباح المستهدفة مثل سياسات الاهلاك المعجل وترحيل الخسائر الضريبية (عبد الخالق، ٢٠١٥). ومن ناحية أخرى، يؤدي التباين في التشريعات الضريبية بين الدول المختلفة نتيجة اختلاف الدوافع الاقتصادية لكل دولة إلى سعي العديد من الشركات متعددة الجنسيات تحديداً إلى استغلال الاختلافات في السياسات والمعدلات الضريبية في مختلف دول العالم للحد من العبء الضريبي المفروض عليها في مختلف أنحاء العالم، بغض النظر عن القيمة الفعلية لأنشطة الإنتاج التي تحدث داخل تلك الدول، وتتمثل أهم هذه السياسات في استخدام أسعار التحويل (Cristea & Nguyen, 2016, P. 31).

ومن ناحية أخرى، استقر الفكر المحاسبي في العديد من الأدبيات (Francis et al , 2009 ; Zhou & Elder , 2010; Bauwhede et al , 2013 ; Chen et al,2014 ; Choiet al , 2015 ; Wahlai, 2019) ; Francis & Yu ,2018 ; Lin et al, 2017 ; Francis & wang , 2016) على أن منشآت المراجعة العالمية الكبرى (Big4) يمكنها تحقيق مستويات أعلى من جودة عملية المراجعة حيث ينخفض بها مستوى الاستحقاقات الاختيارية وغير العادية إلى أدنى مستوياتها. وغالباً ما تؤكد تلك العلاقة على تركيز مراجعي المنشآت العالمية الكبرى على دقة اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية ومدى استخدامهم لهذه السياسات في إدارة الأرباح وإلحاق التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية (Bauwhede et al, 2013). ومن ناحية أخرى، قد تؤدي زيادة فترة تولي المراجع لمراجعة تلك الشركات، فضلاً عن الأهمية النسبية للعمل لدى المراجع الخارجي إلى التأثير على ارتفاع مستوى العناية المهنية للمراجع الخارجي في فحص الحسابات الضريبية المؤجلة ومن ثم التقليل من فرص إدارة الأرباح باستخدام هذه الحسابات (Lassila, et al.,

(2010). وبالتالي، يتضح لدى الباحث أهمية تحليل العلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي ومستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة.

٢- مشكلة الدراسة:

ترجع الصفة القانونية للتغير في الحسابات الضريبية المؤجلة إلى استخدام الثغرات التشريعية التي تساهم في تأجيل دفع الضريبة من فترة لأخرى، وغالباً ما يلجأ مديري المنظمات إلى استخدام هذه الحيل لتحقيق أهداف الربحية المتوقعة من المستثمرين والمحللين الماليين والحصول على الحوافز الإدارية (محمد، ٢٠١٠). والحقيقة أن مديري الوحدات الاقتصادية يمارسون هذه الحيل بمنتهى الدقة من خلال التلاعب بالحسابات الضريبية المؤجلة في الربع الأخير من السنة المالية بما يسهم في تخفيض مصروف الضريبة الفعال في هذا التوقيت بشكل كبير، ولعل أهم أدوات المديرين في تحقيق ذلك هو استغلال الخيارات المحاسبية والمزايا الضريبية الموجودة بالتشريعات والقوانين الضريبية المختلفة، ومن ثم استغلال هذه الإعفاءات كوسيلة للتلاعب بالحسابات الضريبية المؤجلة وإدارة الأرباح (Hanlon and Heitzman, 2010).

وفي هذا الصدد، اتفقت العديد من الأدبيات المحاسبية (Phillips et al., 2003; Hanlon, 2005; Bradley et al., 2012; Brant et al., 2015; Jackson, 2015) على إمكانية استخدام الحسابات الضريبية المؤجلة في عملية إدارة الأرباح، كما أشارت إلى أن هذه الحسابات الضريبية غالباً ما تتسم بالتعقيد الشديد الذي قد لا يدركه المراجع الخارجي أحياناً، فضلاً عن أنه قد لا يلتفت إلى مراجعة هذه الحسابات إلا بعد استهلاك الكثير من الوقت والجهد في مراجعة كافة الحسابات الأخرى، ومن ثم فهي تكون أقل الحسابات اهتماماً من وجهة نظر المراجع الخارجي. حتى إذا تم مراجعة هذه الحسابات فيصعب اكتشاف مستوى إدارة الأرباح بمثل هذه الحسابات لأن التغير بها غالباً ما يكتسب الصفة القانونية الناتجة عن الفروق الضريبية المؤقتة.

ومن ناحية أخرى، قد تؤدي سمعة المراجع الخارجي وارتفاع مستوى خبرته في السوق، فضلاً عن مستوى الأهمية النسبية للتعامل في السوق بشكل عام ومدى اهتمام المستثمرين بهذه الشركة (ضغوط

المستثمرين) إلى بذل أعلى مستويات العناية المهنية الممكنة لاكتشاف أية احتمالات لممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة (عفيفي، ٢٠١٤). ومن ثم، يتوقف مستوى اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة على مدى التغيير في جودة وأهمية المراجع الخارجي والمتمثلة في مستوى اهتمام المراجع الخارجي في فحص التغيير في الحسابات الضريبية المؤجلة ومعدل الضريبة الفعال، حيث تزايد جودة وأهمية المراجع الخارجي في مراجعة تلك الحسابات يشير إلى انخفاض مستوى التغيير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة، وتجاهله التام لمراجعة تلك الحسابات يؤدي إلى ارتفاع مستوى التغيير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة (Cook, et al.; 2008; De Simone, 2014; Christensen, et al., 2015). وبالتالي، يمكن للباحث تجسيد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي على التغيير في قيمة الضرائب المؤجلة؟
- ما هو أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي على مستوى التغيير في الحسابات الضريبية المؤجلة؟

٣- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة الحالية في تحليل أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي في مراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة، ويمكن تحقيق هذا الهدف العام من خلال الأهداف الفرعية التالية: تحليل الإطار المفاهيمي للحسابات الضريبية المؤجلة وأسباب نشأتها، التعرف على كيفية إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة، التعرف على أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة.

٤- أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في إبراز دور المراجع الخارجي في التطرق إلى اكتشاف كافة ممارسات إدارة الأرباح الأخرى التي لا تتعلق بفجوة الخيارات المحاسبية، وعدم التركيز على سلامة ودقة تطبيق المعايير المحاسبية فقط، وبيان أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي في تخطي حدود الكشف عن التحريفات الجوهرية ومستوى التضليل ذو الأهمية النسبية.

بينما تتمثل الأهمية العملية للدراسة في تقديم المزيد من الرؤى والتوصيات للهيئات المهنية والجهات التشريعية فضلاً عن المستخدم الخارجي للقوائم المالية، بشأن أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي في مراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة وممارسات التخطيط الضريبي.

٥- فروض الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها في ضوء متغيرات الدراسة يمكن للباحث صياغة الفروض الإحصائية للدراسة على النحو التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي لجودة وأهمية المراجع الخارجي على قيمة الضرائب المؤجلة.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي لجودة وأهمية المراجع الخارجي على مستوى التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة.

٦- منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على كلٍ من المنهج الاستقرائي والاستنباطي في هذه الدراسة على النحو التالي:

- يتمثل المنهج الاستنباطي في هذه الدراسة: في الاطلاع على الكتب والدوريات المختلفة التي تتعلق بموضوع الدراسة والخاصة بالمتغيرات المتعلقة بدور المراجع الخارجي واستغلال الحسابات الضريبية المؤجلة كوسيلة لممارسات إدارة الأرباح.
- ويتمثل المنهج الاستقرائي في هذه الدراسة: في استقراء الواقع في بيئة المحاسبة المصرية والتعرف على واقع العلاقة بين أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة.

٧- حدود الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وأهدافها وسعياً لتعميم نتائج البحث تتمثل أهم حدود الدراسة

فيما يلي:

- ستقتصر الدراسة بالتطبيق على الشركات المقيدة البورصة المصرية دون التطرق لغيرها من الشركات الأخرى المقيدة في البورصات العالمية.
- كما ستبدأ السلسلة الزمنية للدراسة الحالية من عام ٢٠١٦ بسبب صدور قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ دون التطرق لما هو قبل ذلك، حتى يمكن أخذ آثار التغيرات المحاسبية في الحسبان عند تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- كما أن الدراسة اقتصرت على تحليل أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي في تدنية ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة فقط دون التطرق لأي وسيلة أخرى من وسائل إدارة الأرباح.
- وفيما يتعلق بالمقاييس، تستخدم الدراسة الحالية مجموعة من المقاييس المستحدثة التي تعبر بشكل فعال عن ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة وهي: التغير في قيمة المصروف الضريبي المؤجل، ومستوى التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة، ولم يتم التطرق الى غيرهما من المقاييس.

٨- خطة الدراسة:

انطلاقاً من العرض السابق لمشكلة الدراسة وأهدافها، وسعياً لاختبار فروضها الإحصائية يمكن للباحث

تقسيم بقية محتويات الدراسة على النحو التالي:

٨-١: الإطار المفاهيمي للحسابات الضريبية المؤجلة.

٨-٢: ممارسات التخطيط الضريبي كوسيلة لإدارة الأرباح.

٨-٣: تحليل العلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة.

٨-٤: تحليل الدراسات السابقة.

٨-٥: اشتقاق فروض البحث.

٨-٦: الدراسة التطبيقية.

٨-٧: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

٨-١: الإطار المفاهيمي للحسابات الضريبية المؤجلة:

يعتبر تعظيم ثروة الملاك للمنشأة أحد أهم الأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها، وتعتبر ضريبة الدخل أحد البنود الهامة التي تخفض من قيمة الأرباح العائدة للملاك، لذا تحاول الإدارة جاهدة أن تعظم الاستفادة من الإعفاءات والمزايا الضريبية بما ينعكس بشكل ايجابي على الدخل الضريبي ومن ثم تعظيم ثروة الملاك (حميدات وأبو نزار، ٢٠١٣).

وفي معظم دول العالم توجد تشريعات وقوانين ضريبية تحدد بشكل تفصيلي بنود الإيرادات التي تخضع لضريبة الدخل وتوقيت اخضاعها والمصروفات المقبولة لتنزيلها لغايات ضريبة الدخل وتوقيت تنزيلها. ورغم أن هناك تشابه كبير بين المحاسبة المالية المبنية على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومعايير المحاسبة ومعايير التقرير المالي الدولية، وبين التشريعات الضريبية للدول المختلفة في عملية تحديد وتوقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، إلا أن هناك بالمقابل توجد بعض الاختلافات بينهما، مما ينتج عن تلك الاختلاف عدم تماثل رقم صافي الربح المحاسبي قبل الضريبة الظاهر بقائمة الدخل، وبين الدخل الخاضع للضريبة والمحسوب في ضوء قانون ضريبة الدخل في كل دولة (الشواربي، ٢٠١٣). وبناء على هذه الاختلاف سيختلف مصروف ضريبة الدخل الظاهر بقائمة الدخل للفترة المالية عن مبلغ الضريبة الواجب السداد لنفس

الفترة. وهذا ما أدى إلى ظهور الاختلافات بين المحاسبة المالية والتشريعات الضريبية في معالجة الإيرادات والمصروفات وظهر الاختلافات المؤقتة والدائمة (Cook, et al.; 2008).

وبالتالي، يظهر الفرق بين مقدار ضريبة الدخل المستحقة والواجب تسديدها للجهات الضريبية المختصة ومقدار مصروف ضريبة الدخل الواجب الاعتراف به وتحمله للفترة الحالية وبالتالي اظهاره ضمن قائمة الدخل المعدة وفقاً للمحاسبة المالية، وهذا المبلغ قد يكون التزام على الشركة أو أصل (ضاهر، ٢٠١٧). ففي حالة كون الضريبة المدفوعة عن السنة الحالية أكبر من مصروف الضريبة الواجب الاعتراف به في السنة الحالية وفقاً للمحاسبة المالية يظهر الأصل الضريبي المؤجل (مصروف مدفوع مقدماً). وعكس ذلك يظهر الالتزام الضريبي المؤجل (مصروف ضريبي مستحق الدفع في الفترة الحالية ولم يتم دفعه). ويمثل الفرق بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة يسمى مصروف الضريبة المؤجل وذلك كله يسمى بالحسابات الضريبية المؤجلة (حميدات وأبو نصار، ٢٠١٣).

ويمكن لإدارة المنشأة التحكم في مستوى الحسابات الضريبية المؤجلة وإدارة الأرباح من خلال ممارسات التخطيط الضريبي، حيث يعبر التغير في مستوى هذه الفروق عن مستوى التخطيط الضريبي الذي نفذته الشركة وحجم الوفورات المتحققة من ورائه وهو ما يصب في نهاية الأمر في مصلحة المستثمرين وبقية الأطراف الأخرى ذوي المصلحة (Graham et al., 2012).

اندرج تحت مظلة التخطيط الضريبي العديد من المسميات والمفاهيم التي تحاول التمييز بين مستويات النفع العام التي تقدمها ممارسات التخطيط الضريبي وتتمثل أهم هذه المسميات في:

- التخطيط الضريبي الفعال: وهو يشير إلى تنفيذ استراتيجيات الأعمال المختلفة واستغلال التباين بين التشريعات الضريبية لتحقيق الوفورات الضريبية بشكل قانوني وفعال ويحقق المنفعة على كل من مستوى الشركة ومستوى الدولة (Lietz, 2013).
- التخطيط الضريبي المتحاييل: وهو الاستفادة من المزايا الشكلية التي يقدمها النظام الضريبي أو التعارض بين نظامين ضريبيين أو أكثر وذلك لأغراض تخفيض الالتزامات الضريبية، وغالباً ما يعتمد هذا النوع من التخطيط على اختلاف التشريعات بين الدول المختلفة والمنوط بها الشركات

متعددة الجنسيات (Edvinas, 2014). وعلى الرغم من الشكل القانوني لهذه الممارسات إلا أنها لا يمكن اعتبارها قانونية بشكل كامل ولكنها غالباً ما تقع في نطاق التحايل لأنها تقوم بنقل الأرباح من دولة لأخرى ومن ثم تضر بالحصيلة الضريبية لإحدى الدول على أن تنتفع دول أخرى بها. وبالتالي، يقع هذا النوع من التخطيط الضريبي في المناطق الرمادية من القانون (Jallai, 2015).

- التأجيل الضريبي: وهي الأنشطة التي تتفق مع نص ومضمون القانون بغرض تخفيض مستوى العبء الضريبي الواقع على الشركة من خلال الاستفادة من المزايا والإعفاءات التي يقدمها المشرع الضريبي، وغالباً ما يكون الهدف من هذه الأنشطة تأجيل دفع ضريبة من خلال استغلال الفروق الضريبية المؤقتة إلى حين على أن يتم دفعها مستقبلاً في فترات مالية مقبلة (Lietz, 2013; Knuutinen, 2013).

- التجنب الضريبي: وهو استغلال الممارسات القانونية التي تتفق مع اللوائح والقوانين الخاصة بالمزايا والإعفاءات الضريبية والتي ينتج عنها فروق ضريبية دائمة تساهم في تجنب دفع الضرائب بحيث لا يتم دفعها مطلقاً (Lietz, 2013; Knuutinen, 2013). وعلى الرغم من الصياغة القانونية البحتة لهذه الأنشطة إلا أنها قد تتسم بالتحايل في بعض الأحيان عندما يتم الاستفادة القانونية من النظام الضريبي وما يتضمنه من مزايا بهدف تخفيض حجم الضرائب المستحقة من خلال اتباع أساليب وآليات داخل القانون ذاته أو على الأقل داخل نص ومنطوق القانون وليس مضمونه، وبذلك يكون قد تخلص من العبء الضريبي بالكلية دون تحقيق التوافق التام مع القانون. وبالتالي، يقع هذا النوع من التجنب داخل المنطقة الرمادية من القانون أيضاً (Knuutinen, 2013).

- المصادات الضريبية: وهي مجموعة فرعية متطرفة من الممارسات المتحايلة من التجنب الضريبي والتي تتعامل مع حدود القانون دون أن تتخطاه في حقيقة الأمر، حيث تقوم بإجراء مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تجنب الضرائب من خلال خلق مزايا اقتصادية دون وجود خسارة أو خطر اقتصادي وذلك من خلال استغلال الثغرات القانونية والاستثمار في مواضع التحفيز الضريبي من التشريعات (Lisowsky et al., 2013).

- التهرب الضريبي: عبارة عن مفهوم عام لأي نوع من الجهود التي قوم بها دافعي الضرائب من أجل التهرب من سداد الضرائب عن طريق وسائل غير قانونية مثل: اعداد اقرارات ضريبية خاطئة أو

غير مكتملة، والتصرف بطريقة احتيالية في مجال ضرائب الدخل، كما تتمثل وسائل التهرب الضريبي إما في تخفيض الدخل مقارنة بالدخل الحقيقي، أو في المبالغة في الاستقطاعات (الخصومات). وبالتالي، يسعى المتهرب من الضريبة إلى تحقيق هدفه من خلال إخفاء الحقائق أو التمثيل الخاطئ لها (Knuutinen, 2013).

يتضح لدى الباحث صعوبة التفرقة بينهما لأن عملية التحايل تأتي في نطاق قانوني بحت ولا يمكن للفاحص الضريبي أو حتى السلطات الضريبية أو المراجع الخارجي إلزام المنشآت على عدم استخدام مثل هذه الممارسات، ولكن يمكن سد باب التحايل في ممارسات التخطيط الضريبي من خلال إصدار العديد من التشريعات الضريبية الأكثر موضوعية فضلاً عن دراسة الممارسات المحاسبية التي يمكن استغلالها لتحقيق ممارسات التخطيط الضريبي وما هو دور المعايير المحاسبية في خلق هذه الثغرات.

٨-٢: ممارسات التخطيط الضريبي كوسيلة لإدارة الأرباح:

تعتمد عملية التخطيط الضريبي على استخدام مجموعة من الممارسات المحاسبية التي أجازها المشرع لتحقيق مجموعة من الوفورات الضريبية والتي تحفز على الاستثمار في مجالات معينة بالدولة، ومن ثم تصبح المعايير المحاسبية والتشريعات الضريبية وجهاً لعملة واحدة تستغلها الشركات لتحقيق ممارسات التخطيط الضريبي، فليس من الممكن أن تستطيع الشركة استغلال السياسات المحاسبية لتحقيق التخطيط الضريبي دون اقرار صريح من المشرع الضريبي بمنح اعفاء أو ميزة ضريبية من استخدام هذه السياسة المحاسبية (خليفة، ٢٠٠٧). وبالتالي يمكن للباحث الادعاء بوجود ثلاثة مسببات رئيسية تتكامل فيما بينها لخلق فجوة التخطيط الضريبي وهي: المعايير المحاسبية، والتشريعات الضريبية، والسياسات الاقتصادية الدولية، ويمكن التطرق إليها جميعاً بشكل تفصيلي فيما يلي:

٨-٢-١: المعايير المحاسبية الدولية:

يؤدي اختلاف السياسات المحاسبية المتاحة أمام المنشأة إلى التأثير بشكل مباشر على أرباح المنشأة ونتيجة أعمالها، ومن ثم على الربح الخاضع للضريبة، وفي هذا الشأن تسمح التشريعات الضريبية للممول باختيار السياسة المحاسبية التي تناسبه بشرط الالتزام بها وعدم استخدامها للتخلص من الضرائب بشكل غير

مشروع (Hasseldine & Mirrors, 2013). ويمكن للباحث توضيح أهم السياسات المحاسبية التي يمكن استغلالها للتخطيط الضريبي فيما يلي:

• التمويل باستخدام عقود الدين:

تسعى العديد من المنشآت إلى التمويل عن طريق الاقتراض بدلاً من إصدار أسهم جديدة لأن الأعباء المحملة على الأسهم من خلال توزيع الأرباح لا يمكن خصمها من الربح الخاضع للضريبة، بينما توجد قابلية لخصم الفوائد المحملة على القروض من الربح الخاضع للضريبة، ومن ثم تصبح عقود التمويل بالدين هي أحد أساليب التخطيط الضريبي التي تساعد على تخفيض العبء الضريبي وتحقيق وفورات ضريبية متميزة. وعلاوة على ذلك، يمكن لإدارة الشركة رسملة تكلفة التمويل بالدين على الأصل المؤهل لتحمل تلك التكلفة والاستفادة بميزة ضريبية أخرى تتمثل في أقساط الإهلاك الضريبية وتحقيق وفورات ضريبية أخرى (رحومة، ٢٠١٥؛ مرقس، ٢٠١٧؛ عبد الحليم، ٢٠١٢، خليفة، ٢٠١٢).

• طرق تسعير المخزون السلعي:

تعتمد طرق تقييم المخزون السلعي على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، وفيما يتعلق بتحديد سعر التكلفة وهو الأغلب الأعم في حساب قيمة المخزون السلعي توجد طريقتان تعتمد الأولى على سياسة الوارد أولاً يصرف أولاً (FIFO) وتعتمد الثانية على طريقة المتوسط المرجح. والحقيقة أن المشرع الضريبي لم يلزم المنشآت بتطبيق إحدى الطريقتين ولكن اشترط عليها الثبات في السياسة، ومن ثم عند وجود اتجاه عام نحو انخفاض أسعار تكلفة مدخلات لتصنيع المخزون تسعى المنشأة إلى تطبيق سياسة ما يرد أولاً يصرف أولاً، بينما يفضل استخدام طريقة المتوسط المرجح حال تذبذب الأسعار دون نمط محدد، وبالتالي ينخفض صافي الربح وتتحقق الوفورات الضريبية (مرقس، ٢٠١٧).

• طرق استئجار الأصول الثابتة:

تحقق طرق استئجار الأصول الثابتة (التشغيلي أو التمويلي) العديد من المزايا الضريبية للممول حيث يسمح المشرع الضريبي بخصم تكلفة الإيجار كأحد المصروفات المحملة على قائمة الدخل، وفي حالة التأجير التمويلي يسمح المشرع بخصم القيمة الإيجارية ومصروفات الصيانة إن كان ملتزماً بها، وفي حالة

شراء الأصل الثابت في نهاية المدة التعاقدية يحق له خصم إهلاك على باقي المدة والاستفادة بتحقيق وفورات ضريبية مرتفعة لا يمكن تحقيقها عند شراء الأصل الثابت بشكل مباشر.

٨-٢-٢: التشريعات الضريبية:

تقر التشريعات الضريبية استخدام العديد من السياسات المحاسبية التي يمكنها تقديم ميزة ضريبية، وبالإضافة إلى ذلك تقوم هي أيضاً بتقديم العديد من المزايا الضريبية التي تهدف إلى جذب المستثمر الأجنبي من خلال تحقيق مرونة في التشريعات الضريبية تسهم في تحقيق وفورات ضريبية ومزايا ضريبية للممول، وبالتالي يمكن استغلال هذه المرونة في التشريعات الضريبية لتحقيق بعض أساليب التخطيط الضريبي المتميزة. ولعل أهم هذه التشريعات من وجهة نظر الباحث هي:

• سياسة الإهلاك المعجل:

يؤدي الإهلاك المعجل إلى إهلاك الأصول الثابتة بمعدلات أكبر في بداية حياتها الإنتاجية، وبالتالي زيادة التكاليف وانخفاض الأرباح، ومن ثم تكون الأعباء الضريبية المفروضة على المشروع أقل في السنوات الأولى من عمره الأمر الذي يؤدي إلى نشأة ضريبة مؤجلة في صورة التزامات ضريبية مؤجلة. وقد لجأت الكثير من الدول إلى هذا الشكل من أشكال الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار، ويعد هذا الحافز فرصة جيدة للتخطيط الضريبي للمشروعات التي ترتفع فيها نسبة الأصول الثابتة حيث تتمكن من تخفيض قيمة الضريبة المستحقة عليها.

• ترحيل الخسائر الضريبية:

يسمح المشرع الضريبي بترحيل الخسائر الضريبية بخصمها من أرباح السنوات السابقة أو اللاحقة وذلك وفق شروط معينة، وهو ما يختلف أثره كحافز ضريبي على الممولين باختلاف اتجاه الترحيل، فالسماح بترحيل الخسائر إلى الأمام يمثل حافزاً للمشروعات الجديدة للدخول في النشاط، كما يشجع المشروعات القائمة على التوسع وبناء طاقات إنتاجية جديدة، في حين يكون السماح بترحيل الخسائر إلى الخلف في غير صالح المشروعات الجديدة وفي صالح المنشآت القائمة. كما يمكن الاستفادة من مزايا كلا البديلين، حيث

ترحيل الخسائر أولاً إلى الخلف لمدة محددة، ثم ترحل الخسائر التي لم يتم تغطيتها إلى الأمام لعدة سنوات وخاصة في شركات المقاولات (محارم، ٢٠١٠).

• تأجيل خضوع الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تغيير الشكل القانوني:

أعفى المشرع كافة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن تغيير الشكل القانوني للمنشأة رغبة منه في تكوين التكتلات الاقتصادية وحتى لا يكون الهدف المالي للضريبة معوقاً لتحقيق الهدف الاقتصادي للضريبة. وذلك على الرغم من إخضاع المشرع كافة الأرباح الرأسمالية للضريبة والناتجة عن إعادة التقييم (عبد الخالق، ٢٠١٥).

• الاستثمار في المشروعات والأنشطة التي تعفى أرباحها من الضريبة:

يوجد عدد من الأنشطة التي يتم إعفاء أرباحها من الضريبة كلياً أو جزئياً وقد يكون هذا الإعفاء طوال حياة المشروع أو لفترة معينة من الزمن، ويعد الإعفاء الضريبي هو أكثر أشكال الحوافز الضريبية انتشاراً، ويتحدد هذا الإعفاء غالباً بناءً على نوع النشاط وحجمه وأهميته للاقتصاد القومي. ويلعب الإعفاء الضريبي دوراً بارزاً في تقليل المخاطر التي يتحملها المستثمر وخاصة بالنسبة للاستثمارات الجديدة، وبالتالي فإن استثمار أموال المنشأة في مثل هذه الأنشطة يمكنها من تجنب الضريبة بصورة سهلة، والممول الذي يسعى إلى تجنب الضريبة يجب عليه أن يوجه استثماراته نحو المشروعات المعفاة من الضرائب حتى يتمكن من تحقيق وفورات ضريبية لأطول فترة ممكنة (محارم، ٢٠١٠). وهنا يجب على الممول أن يوازن بين ما يحققه من وفر ضريبي نتيجة الإعفاء وبين ما يمكن أن يتحملة من تكاليف إضافية نتيجة إقامة المشروع في مناطق معينة أو الرسوم والأعباء التي تقع على عاتقه بخلاف الضرائب عند إقامة المشروع فيها حتى يتمكن من تحقيق وفر ضريبي صافي (مرقس، ٢٠١٧).

٨-٢-٣: سياسات اقتصادية دولية:

يؤدي التباين في التشريعات الضريبية بين الدول المختلفة نتيجة اختلاف الدوافع الاقتصادية لكل دولة إلى سعي العديد من الشركات متعددة الجنسيات تحديداً إلى استغلال الاختلافات في السياسات والمعدلات الضريبية في مختلف دول العالم للحد من العبء الضريبي المفروض عليها في مختلف أنحاء العالم، بغض

النظر عن القيمة الفعلية لأنشطة الإنتاج التي تحدث داخل تلك الدول (Cristea & Nguyen, 2016). وتعمل الشركات الدولية على هيكلة عملياتها للحد من الأعباء الضريبية باستخدام عدة طرق منها زيادة أرباحها المسجلة في الدول ذات الضرائب المنخفضة، فلا يتم اتخاذ قرار في الشركات متعددة الجنسيات في هذه الأيام دون تقييم الآثار المترتبة على الضرائب (Contractor, 2016). وتتمثل أهم هذه السياسات الاقتصادية الدولية لتخفيض العبء الضريبي في:

• أسعار التحويل:

يلاحظ أن أسعار التحويل تستخدم بصورة أكبر على المستوى الدولي إذا ما قورنت بالمستوى المحلي، فالشركات الدولية قد ازداد دورها في التجارة العالمية بشكل كبير خلال العشرين عاماً الماضية، حيث أن أكثر من ٦٠% من التجارة العالمية تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات (Awad & Attia, 2013). وتستطيع الشركات متعددة الجنسيات من خلال هذه السياسة تخصيص الدخل لها عبر الشركات التابعة لها في الدول ذات معدلات الضرائب المنخفضة ومن ثم تقليل العبء الضريبي المفروض عليها وزيادة الأرباح (Chang et al., 2013). (Awad & Attia, 2013).

ولكن عادة ما يصحب استخدام سياسة أسعار التحويل العديد من المخاطر التشغيلية والتنظيمية والتشريعية والتقنية بالإضافة إلى المخاطر الاقتصادية والتجارية، وتعد أشد أنواع المخاطر ارتباطاً بأسعار التحويل، مخاطر زيادة عمليات الرقابة على أنشطة الشركات الدولية من قبل السلطات المحلية والمنظمات الدولية. ومن ثم، يجب على الشركات متعددة الجنسيات توخي الحذر عند تطبيق سياسات أسعار التحويل للتخطيط الضريبي (Borkowski, 2010).

• الملاذات الضريبية:

وهي أحد الأساليب المميزة للتخطيط الضريبي والتي تقوم على أساس الاستفادة من أوجه القصور في النظام الضريبي لتوجيه الاستثمارات نحو البلدان والمناطق التي تتخفف فيها الضرائب أو تلك المعفاة من الضريبة (Spröge & Joppe, 2016). وقد نالت الملاذات الضريبية اهتمام الكثير من الكتاب والباحثين حيث أنها مكان يستخدمه غير المقيمين للهروب من الضريبة المرتفعة في البلد التي يقيمون فيها (Botis,

(2014). وغالباً ما يتوافر بالملاذات الضريبية خصائص ثلاث رئيسية، وهي: عدم وجود ضرائب أو وجود ضرائب اسمية فقط، وحماية المعلومات المالية الشخصية للعملاء، وعدم وجود شفافية في النظام الضريبي (Chang et al., 2013).

وفي خضم المخاطر المترتبة على استخدام الملاذات الضريبية وجود تشوهات واختلالات كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي لدول المنشأ، حيث أنها تهدد استقرار النظام المالي، وتؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة، بسبب تجنب دفع الضريبة، مما يدفع الدولة لتعويض هذا الانخفاض عن طريق زيادة الضرائب المفروض على الدخل المكتسب من العمل، الأمر الذي يؤدي إلى وجود تشوهات في التوازن الصحيح بين الضريبة على العمل والضريبة على رأس المال (Spröge & Joppe, 2016).

وتأسيساً على العرض السابق، يرى الباحث أن كلاً من سياسة أسعار التحويل والملاذات الضريبية وجهان لعملة واحدة، فبينما تهدف الأولى إلى التخطيط الضريبي من خلال تحويل ونقل الأرباح إلى مواطن انخفاض العبء الضريبي، بينما تهدف الأخيرة إلى نقل الاستثمار نفسه إلى المناطق ذات الأعباء الضريبية المنخفضة. ولكن ما هو موقف الدولة المصرية والتشريع الضريبي المصري في مواجهة ممارسات التخطيط الضريبي؟

وتأتي الإجابة على هذا التساؤل صادمة من خلال المادة (٩٢ مكرر) التي تسمح للممول الاستفادة من تنظيم الضريبة المفروضة عليه وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، ومن ثم لا تعترف مصلحة الضرائب المصرية بالأثر الضريبي لأية معاملة يكون الغرض الرئيسي منها أو أحد أغراضها التجنب الضريبي أو تأجيلها. وتصبح علة المشرع في ذلك أن الممول لم يصل بالتجنب الضريبي إلى درجة التهرب الضريبي وجرمه، وإنما اكتفى فقط بعدم الاعتراف بالأثر الضريبي للمعاملة التي يكون الهدف منها تجنب الضريبة. ولكن ما يعاب على المشرع أنه لم يقيم بوضع معايير واضحة للتمييز بين المحاولات المتحايلة للتجنب الضريبي والممارسات القانونية للتجنب الضريبي، وإنما ترك الأمر لتقدير مصلحة الضرائب الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الخلافات بين المصلحة والممولين وتعرضهم للظلم خاصة في ظل غياب الخبرات والكوادر المؤهلة لدى المصلحة.

٨-٣: تحليل العلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة:

نظراً لأن الحسابات الضريبية المؤجلة حسابات معقدة بطبيعتها وغالباً ما تكون في مؤخرة عملية اعداد القوائم المالية فيمكن استخدامها لإدارة الأرباح، وفي ظل ضغوط الوقت الموجودة على المراجع الخارجي أثناء عملية المراجعة يصبح من الصعوبة بمكان على المراجع الخارجي اعطاء المستوى المناسب من التأكيد على تلك الحسابات الضريبية وتقييد ممارسات إدارة الأرباح بتلك الحسابات (Dhaliwal, et al., 2004). ولكن على جانب آخر قد يوجد بعض المراجعين الخارجيين ذوي القدرة على تقييد تلك الممارسات الخاصة بإدارة الأرباح من خلال الحسابات الضريبية المؤجلة إما عن طريق خبراتهم الواسعة بطبيعة الصناعة التي تعمل بها الشركة نتيجة طول فترة توليهم عملية المراجعة لهذه الشركة أو التخصص الصناعي لديهم، أو أن لديهم رصيد كبير من المعرفة بالأمر الضريبية. كما أن سمعة المراجع الخارجي كأحد مراجعي المنشآت العالمية الكبرى (Big4) قد تساهم في تقييد ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة لغرض الحفاظ على سمعتهم وخصوصاً بعد الانهيارات المالية الكبرى الناتجة من تواطؤ المراجع الخارجي مع الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، الأهمية النسبية للعميل محل المراجعة قد تخلق نوعاً من الضغوط على المراجع الخارجي بأهمية تقييد ممارسات إدارة الأرباح إلى أقل مستوى ممكن. وبالتالي يرتبط ارتفاع جودة التقرير المالي الناتجة عن خبرة المراجع الخارجي بالأمر الضريبية وطبيعة الصناعة بانخفاض معدل الضريبة الفعال (McGuire, et al., 2018; Reichelt & Wang 2015).

ويرجع الهدف الأساسي لإدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة إلى رغبة إدارة المنشآت في تلبية توقعات المحللين الماليين بأسواق الأوراق المالية والمستثمرين المرتقبين، ومن ثم تلجأ الإدارة غالباً إلى التلاعب بمعدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة وذلك لأنه يكون أكثر البنود تأثراً بمخصصات إعادة التقييم وتصنيف الأرباح الأجنبية كأحد الاستثمارات الدائمة. وفي هذا الصدد، أشارت العديد من الدراسات إلى أن خبرة المراجع الخارجي يمكنها تحسين عملية المراجعة ومن ثم جودة القوائم المالية وبالتالي إمكانية تقييد ممارسات إدارة الأرباح من خلال التغيير في الحسابات الضريبية المؤجلة (De Simone, et al., 2014).

وفي ظل المخاوف المتزايدة بشأن استقلالية المراجع الخارجي من قبل العديد من الهيئات المهنية العالمية والمحلية، يصبح تبادل الخبرات والمعلومات بين الهيئات الضريبية والهيئات المهنية المهمة بمهنة المراجعة أحد أهم السبل لتقبيد ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة. وهنا وجد الباحثون (Cook, Huston, and Omer, 2008; Dhaliwal et al.,2004) أن الشركات التي تعتمد على المراجع الخارجي في تقديم الاستشارات الضريبية تتميز بمعدل انخفاض كبير في معدل الضريبة الفعال من الربع الثالث إلى الربع الرابع وهو ما يشير إلى ارتفاع مستويات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة.

ومن هذا المنطلق، يمكن للباحث استنتاج أن جودة وأهمية المراجع الخارجي تستند إلى جودة المراجع الخارجي كأحد منشآت المراجعة العالمية الكبرى (Big4)، وفترة تولي المراجع الخارجي لمهام عملية المراجعة الخارجية للشركة، ومستوى الأهمية النسبية للعميل في الصناعة التي تعمل بها ومن ثم ضغوط الأطراف ذوي المصلحة على المراجع الخارجي، ونتاج ذلك كله يعني ارتفاع مستوى التغير في معدل الضريبة الفعال من الربع الثالث إلى الربع الأخير من السنة، وهو ما يعني ارتفاع مستوى التغير في الضريبة المؤجلة والتغير في مستوى الحسابات الضريبية المؤجلة، وبالتالي انخفاض ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة.

٨-٤ : تحليل الدراسات السابقة:

أثبتت العديد من الدراسات دور تعقد الحسابات الضريبية المؤجلة في تسهيل مهمة إدارة الأرباح، حيث يمكن استخدام الفروق الضريبية المؤقتة لإدارة الأرباح بسبب مرونة متطلبات التقرير المالي في ظل استخدام المعايير المحاسبية عن التشريعات الضريبية، وبالتالي تصبح الحسابات الضريبية المؤجلة هي النتاج الأساسي للفروق الضريبية ومن ثم يمكن استخدامها كوسيلة فعالة لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح. كما أن الشركات غالباً ما تسعى إلى تدنية معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة بشكل كبير جداً لتلبية توقعات ومتطلبات المستثمرين والمحليلين الماليين في أسواق رأس المال المختلفة.

وفي هذا الشأن، اختلفت العديد من الدراسات بشأن استخدام الحسابات الضريبية المؤجلة كوسيلة لإدارة الأرباح حيث ذهب البعض (Phillips et al., 2003; Hanlon, 2005; Bradley et al., 2012; Brant et al., 2015; Jackson, 2015) إلى أنه على الرغم من وجود العلاقة الواضحة بين الفروق الضريبية المؤقتة وعملية إدارة الأرباح إلا أن هذه الممارسات ليس الغرض الأساسي من ورائها تعظيم أو تدنية الربحية لتحقيق المصلحة الشخصية للمدراء بل يصبح الغرض الأساسي منها تدنية المدفوعات الضريبية لتعظيم المنفعة العامة لكافة المستثمرين.

بينما يرى فريق آخر من الباحثين (Cook, et al.; 2008; De Simone, 2014; Christensen, et al., 2015) أن استخدام مثل هذه الحسابات الضريبية المؤجلة قد يكون بسبب ممارسات إدارة الأرباح المتمثلة في تخطيط وتحقيق أهداف الربحية المستقبلية، ومن ثم تصبح الحسابات الضريبية المؤجلة إحدى الممارسات الخفية لإدارة الأرباح والتي يصعب على المراجع الخارجي اكتشافها.

وبالتالي، يتوقف مستوى استغلال الحسابات الضريبية المؤجلة لإدارة الأرباح وتخطيط الربحية المستقبلية على جودة وأهمية المراجع الخارجي في الحد من تلك الممارسات وتقديم التأكيد المعقول بشأن الحسابات الضريبية المؤجلة على الرغم من تعقدها وتقديم الصورة الواضحة عن جوهر النشاط الاقتصادي للمستخدم الخارجي للقوائم المالية.

وبناء على ذلك، يرى الباحث أن جودة وأهمية المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة يمثل فجوة بحثية يمكن تغطيتها من خلال الدراسة الحالية، فضلاً عن الدور الحيوي الذي تقوم به الدراسة الحالية من خلال الربط بين فرعين من فروع المحاسبة (المراجعة، والمحاسبة الضريبية)، بالإضافة إلى ذلك تقدم الدراسة الحالية دليلاً عملياً على العلاقة بين متغيري الدراسة في البيئة المصرية.

٨-٥: اشتقاق فروض البحث:

تتوقف فعالية المراجع الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة على مستوى التغيير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة، ومن ثم تؤثر تلك الفعالية على كلاً من مصروف الضريبة المؤجل والتغيير في الحسابات الضريبية المؤجلة (De Simone, 2014). ولكن انقسمت الآراء في هذا الشأن إلى قسمين؛ يشير الأول إلى عدم اهتمام المراجع الخارجي بمراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة لتعقدها فضلاً عن أنها تأتي في مؤخرة اهتمامات المراجع نظراً لضغوط الوقت على المراجع الخارجي في إنهاء عملية المراجعة (Christensen, et al., 2015). بينما يشير الثاني إلى أن الأهمية النسبية للتعامل في سوق الأوراق المالية وفي الصناعة التي تعمل بها تؤدي إلى وجود العديد من الضغوط التي يقوم بها المستثمرين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة على المراجع الخارجي ومن ثم زيادة اهتمامه بمراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح بها (Jackson, 2015). وبناء على ذلك، يمكن للباحث صياغة الفروض الإحصائية للدراسة على الشكل العدم التالي:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي لجودة وأهمية المراجع الخارجي على مستوى الضرائب المؤجلة.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي لجودة وأهمية المراجع الخارجي على مستوى التغيير في الحسابات الضريبية المؤجلة.

٨-٦: الدراسة التطبيقية:

يمكن للباحث عرض جوانب الدراسة التطبيقية من خلال توضيح آلية قياس متغيرات الدراسة، ونموذج اختبار الفروض الإحصائية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأهم نتائج الدراسة، على النحو التالي:

٨-٦-١: أدوات قياس متغيرات الدراسة:

أولاً- المتغير المستقل للدراسة:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في جودة وأهمية المراجع الخارجي في مراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة بما ينعكس على مستوى التغيير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة المالية. ويتوقف

هذا الدور الفعال على ثلاثة جوانب أخرى أساسية تتمثل في: جودة المراجع الخارجي كأحد منشآت المراجعة العالمية الكبرى (Big4)، وفترة ولاية المراجع الخارجي للشركة، ومستوى الأهمية النسبية للتعامل. ومن ثم تتمثل أهم المتغيرات المستقلة التي تقيس جودة وأهمية المراجع الخارجي في مراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة في أربعة متغيرات أساسية تتمثل في (Christensen, et al., 2015):

- معدل التغير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة: ويمثل الفرق بين معدل الضريبة الفعال في نهاية السنة المالية ومعدل الضريبة الفعال في الربع الثالث⁽¹⁾.
- جودة المراجع الخارجي: وهو مؤشر يأخذ القيمة (1) حالة كون مكتب المراجع الخارجي في شراكة مع (Big4)، والقيمة (صفر) فيما عدا ذلك.
- فترة ولاية المراجع الخارجي: وهو عدد فترات المراجعة الخارجية التي قام بها المراجع الخارجي لنفس الشركة خلال فترة الدراسة.
- مستوى الأهمية النسبية للتعامل في الصناعة وسوق الأوراق المالية: وهي القيمة السوقية للشركة محل المراجعة على إجمالي القيمة السوقية للصناعة ككل.

ثانياً- المتغير التابع :

انقسم المتغير التابع للدراسة بتعدد الحسابات الضريبية المؤجلة المستخدمة في ممارسات إدارة الأرباح ولعل أهم هذه المتغيرات هي: مصروف الضريبة المؤجل، وحسابات الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة. ومن ثم تتمثل المتغيرات التابعة للدراسة في (Christensen, et al., 2015):

- مصروف الضريبة المؤجل: وهو المصروف الضريبي المؤجل المعترف به في قائمة الدخل وهو الفرق بين الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة.
- التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة: وتساوي التغير في الأصول الضريبية المؤجلة مطروحاً منها التغير في الالتزامات الضريبية المؤجلة.

١ - حيث أن معدل الضريبة الفعال = مصروف الضريبة الفعلي مقسوماً على صافي الربح قبل الضرائب.

ثالثاً-المتغيرات الحاكمة للعلاقة بين فعالية المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة:

سيحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة التحكم في بعض العوامل على مستوى الشركة والتي قد تؤثر على مستوى ممارسات إدارة الأرباح، ولعل أهم هذه المتغيرات الحاكمة من وجهة نظر الباحث من خلال بعض الدراسات السابقة هي (Jackson, 2015; Brant et al., 2015; Bradley et al., 2012) (See; 2015):

المتغيرات الرقابية (الحاكمة)	
مستوى الاستحقاقات، وهي الفرق بين صافي الربح قبل الفوائد والضرائب مطروحاً منه صافي التدفقات النقدية التشغيلية.	Accruals
نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة.	BTM
نسبة النقدية وما يكافئها إلى إجمالي الأصول.	CASH

٨-٦-٢: نموذج اختبار الفروض الإحصائية:

يهدف الفرض الأول للدراسة إلى اختبار جودة وأهمية المراجع الخارجي في كشف ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة، اعتماداً على المصروف الضريبي المؤجل كمتغير تابع لكشف ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة. وعليه يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة على النحو التالي:

$$\text{Deferred Tax Expense} = \beta_0 + \beta_1 \text{ ETR4_ETR3} + \beta_2 \text{ Big4} + \beta_3 \text{ Tenure} + \beta_4 \text{ opport} + \beta_5 \text{ Accruals} + \beta_6 \text{ BTM} + \beta_7 \text{ Cash} + \varepsilon \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

$$\text{Deferred Tax Expense} = \text{مصرف الضريبة المؤجل المعترف به في قائمة الدخل؛}$$

$$\text{ETR4_ETR3} = \text{التغير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة؛}$$

Big4 = متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة كون المراجع الخارجي من ضمن منشآت المراجعة العالمية الكبرى والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛

Tenure = عدد فترات تولي المراجع الخارجي لمراجعة الشركة العميل؛

Opport = مستوى الأهمية النسبية للعميل وهي القيمة السوقية للشركة محل المراجعة على إجمالي القيمة السوقية للصناعة ككل؛

وقد تم تعريف بقية متغيرات الدراسة فيما سبق.

ومن ناحية أخرى، يهدف **الفرض الثاني** إلى اختبار جودة وأهمية المراجع الخارجي في كشف ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة، اعتماداً على التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة كمتغير تابع لكشف ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة. وعليه يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة على النحو التالي:

$$\text{Deferred Tax Accounts} = \beta_0 + \beta_1 \text{ ETR4_ETR3} + \beta_2 \text{ Big4} + \beta_3 \text{ Tenure} + \beta_4 \text{ opport} + \beta_5 \text{ Accruals} + \beta_6 \text{ BTM} + \beta_7 \text{ Cash} + \varepsilon \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

Deferred Tax Accounts = التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة ممثلة في الفرق بين التغير في الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة؛

وقد تم تعريف بقية متغيرات الدراسة فيما سبق.

٨-٦-٣: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري في الفترة الزمنية من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ لتشمل عدد ٢١٥ شركة خلال ثلاثة سنوات متتالية، ويرجع بدء عينة الدراسة من عام ٢٠١٦ بسبب صدور قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ الخاص بتطبيق المعايير المحاسبية المصرية الجديدة اعتباراً من يناير ٢٠١٦، ونظراً لأن التغير في معدل الضريبة الفعال كأحد

المتغيرات المستقلة يعتمد على القوائم المالية ربع السنوية فان الشركات المدرجة بعينة الدراسة سجلت ٦٤٥ مشاهدة، وباستبعاد المشاهدات الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية وعددها ١٠٥ مشاهدة، واستبعاد ١٧٢ مشاهدة ذات بيانات مفقودة، واستبعاد ٨٩ مشاهدة ذات قيم شاذة ومتطرفة يصل حجم العينة إلى ٢٧٩ مشاهدة.

٨-٦-٤: نتائج الدراسة:

يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة التطبيقية من خلال الإحصاءات الوصفية، ونتائج اختبارات الفروض الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الإحصاءات الوصفية:

الإحصاءات الوصفية عبارة عن مجموعة الأساليب المعنية بعرض مفردات الدراسة الإحصائية وتلخيصها وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية توزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى، وتتمثل أهم هذه الإحصاءات الوصفية في كلٍ من مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت.

وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في كلٍ من الوسط الحسابي والوسيط. أما الوسط الحسابي فهو متوسط قيمة المشاهدات بالعينة، بينما الوسيط هو القيمة المركزية لمجموعة البيانات عند ترتيبها تصاعدياً أو تنازلياً. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد في استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة، وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي. وبالتالي، يمكن للباحث في ضوء نتائج الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة المعروضة بالجدول التالي رقم (٨-١) الإشارة إلى الملاحظات التالية:

(أولاً) أن المتوسط الحسابي لمصروف الضريبة المؤجلة يبلغ -٣٥% وهو ما يشير إلى ارتفاع الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الأصول الضريبية المؤجلة لمتوسط مفردات عينة الدراسة وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات المناظرة (Christensen, et al., 2015; Jackson, 2015; Blaylock, et al., 2012)، والتي تبلغ -٢٢,١٨%، -٢٤,٢٥%، -٣٢,١٣% على التوالي.

جدول رقم (٨-١): الإحصاءات الوصفية

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
Deferred Tax Expense	279	-0.3558	0.2422	-0.214	0.8703
Deferred Tax Accounts	279	-0.2611	0.3336	-0.35	0.66
ETR4_ETR3	279	0.2232	0.1344	-0.175	0.28
Big4	279	0.3265	0.163	0	1
Tenure	279	2.9271	1.8322	1	3
opport	279	0.122	0.27	0.132	0.624
Accruals	279	8.2255	0.9855	5.3214	10.3917
BTM	279	0.3834	0.4272	0.4107	0.765
CASH	279	0.4283	0.3244	0.0005	2.3915

(ثانياً) أن المتوسط الحسابي للتغير في الحسابات الضريبية المؤجلة يبلغ -٢٦% ويحمل إشارة سالبة وهو ما يشير إلى أن غالبية المشاهدات المدرجة بالعينة تعاني من ارتفاع الالتزامات الضريبية المؤجلة عن الأصول الضريبية المؤجلة، وفي ذلك دلالة على وضوح ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة، وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (Christensen, et al., 2015; Hanlon, 2005). والتي تبلغ -٢٢,١١%، ٢٣,١٥% على التوالي.

(ثالثاً) أن متوسط التغير في معدل الضريبة الفعال بين الربع الثالث والربع الأخير من السنة المالية يبلغ ٢٢% وهي نسبة معتدلة نسبياً تقترب من نظيرتها بدراسة (Christensen, et al., 2015) والبالغة ٢٥,١٣% وفي ذلك دلالة على الاهتمام النسبي من المراجع الخارجي بمستوى التغير في معدل الضريبة الفعال بين المراحل ربع السنوية للشركة.

(رابعاً) يبلغ الوسط الحسابي الخاص بالمتغير (Big4) الخاص بالمنشآت العالمية الكبرى نسبة ٣٢% وهو ما يشير إلى أن نسبة ٣٢% من المشاهدات المدرجة بعينة الدراسة يتم مراجعتها من قبل منشآت

المراجعة العالمية الكبرى، وهو ما يتفق مع العديد من الدراسات (See; Bradley et al., 2012; Brant et al., 2015; Jackson, 2015) وبالبالغة ٣٣,٣٥%، ٣٥,١٧%، ٣٠,١٢% على التوالي.

(خامساً) يبلغ الوسط الحسابي للمتغير Tenure المتعلق بفترة ولاية المراجع الخارجي للشركات المدرجة بعينة الدراسة على مدار السلسلة الزمنية للعينة ٢,٩ أي أن معظم المراجعين الخارجيين لشركات العينة لم يتم تغييرهم خلال فترة الدراسة، وهو ما يتفق مع دراسات (See; Brant et al., 2015; Jackson, 2015). والتي تبلغ ٣، ٥ على التوالي.

(سادساً) يبلغ الوسط الحسابي للمتغير Opport الخاص بمستوى الأهمية النسبية للتعامل محل المراجعة ١٢% وهو ما يشير إلى التساوي النسبي لكافة الشركات المدرجة بالعينة محل الدراسة إلى مستوى الصناعة ككل وهو ما يقترب من نظيره بدراسة (Christensen, et al., 2015) والبالغ ٩,٨%.

(سابعاً) يبلغ الوسط الحسابي للمتغيرات CASH ، BTM الخاصة بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، ونسبة النقدية ٣٨%، ٤٢% على الترتيب وهو ما يقترب من نظيره بدراسة (Christensen, et al., 2015) والبالغ ٤٥,١٢%، ٤٤,٩٦% على التوالي.

تأسيساً على العرض السابق لبعض نتائج الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمتغيرات محل الاهتمام بالدراسة يتضح لدى الباحث أن نتائج الدراسة الحالية قابلة للمقارنة بنتائج الدراسات الأخرى السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة.

ثانياً – مصفوفة ارتباط بيرسون:

تحاول الدراسة الحالية التعرف على أثر جودة وأهمية المراجع الخارجي في تدنية ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة وبالتالي، يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض مصفوفة ارتباط بيرسون بين المتغيرات المدرجة بنماذج اختبار الفروض الإحصائية من خلال الجدول رقم (٨-٢) للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض بنماذج اختبار الفروض الإحصائية للدراسة، وتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الأزواج الخطي بين تلك المتغيرات. بالإضافة إلى قيام الباحث بقياس معامل VIF للتأكد على عدم تواجد أيًا من مشاكل الأزواج الخطي.

جدول رقم (٨-٢): مصفوفة ارتباط بيرسون

Variables	Deferred Tax Expense	Deferred Tax Accounts	ETR4_ETR3	Big4	Tenure	opport	Accruals	BTM	CASH
Deferred Tax Expense	1								
Deferred Tax Accounts	0.172	1							
ETR4_ETR3	0.054	0.401	1						
Big4	0.043	0.01	-0.014	1					
Tenure	-0.453	-0.021	0.172	0.099	1				
opport	0.418	0.047	0.166	0.101	0.191	1			
Accruals	-0.174	-0.168	0.072	-0.03	0.032	0.156	1		
BTM	-0.207	0.035	0.012	-0.04	0.015	0.031	0.313	1	
CASH	-0.043	-0.038	-0.046	0.006	0.006	0.012	-0.056	-0.027	1

يتضح لدى الباحث من معاملات الارتباط المدرجة بالجدول (٨-٢) عدم وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة ETR4_ETR3، Big4، Tenure، opport، الخاصة بجودة وأهمية المراجع الخارجي في مراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة والمتغيرات التابعة Deferred Tax Expense، Deferred Tax Accounts، الخاصة بمستوى التلاعب بالحسابات الضريبية المؤجلة، وهو ما يعني صحة فروض الدراسة بشكل مبدئي حتى يتم تشغيل نماذج اختبار فروض الدراسة والتوصل إلى النتائج النهائية. وعلى الرغم من ذلك، يتبين للباحث بشكل مبدئي وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة ETR4_ETR3، Big4، opport والمتغيرات التابعة Deferred Tax Expense، Deferred Tax Accounts أي أن زيادة التغير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة يعني زيادة فعالية المراجع الخارجي ومن ثم

ارتفاع مصروف الضريبة المؤجل ومستوى التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة وانخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح.

ونتاجاً لذلك، يخلص الباحث إلى أن النتائج المبدئية لمصفوفة الارتباط تشير إلى صحة التنبؤات المقترحة من الباحث بشأن اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة بالفروض الإحصائية. ورغم ذلك، لا يمكن للباحث التسليم بصحة هذه العلاقات حتى تعرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية حيث تحدد فقط الشكل المبدئي للعلاقة بغض النظر عن معنوية هذه العلاقة، ولا يمكن بيان معنويتها إلا من خلال عرض نتائج اختبارات الفروض الإحصائية.

ثالثاً - نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة:

يحاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة عرض نتائج تحليل العلاقات واختبار الفروض الإحصائية للدراسة الحالية على النحو التالي:

• نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة:

نظراً لأن الفرض الأول يتنبأ بالعلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة من خلال اعتبار مصروف الضريبة المؤجل كأحد المتغيرات التابعة يمكن للباحث تشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (1) للوصول إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرات، واعتمد الباحث على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (1).

جدول رقم (٨-٣): نتائج اختبار الفرض الأول

Variable	dependent variable: Deferred Tax Expense		
	Coef.	t-stat.	Sig.
Constant	-2.5387	-0.99	0.322
ETR4_ETR3	7.4295	8.1	0.000
Big4	3.4336	14.37	0.000
Tenure	-13.0928	-5.73	0.000
opport	37.3185	6.77	0.034
Accruals	-2.4396	-3.4	0.019
BTM	0.4926	0.21	0.833
CASH	0.123	0.29	0.775
N	279		
F.value	84.23		
F. Sig.	0.000		
VIF (Max)	7.84		
Adj. R2	67.21%		

ويتبين من خلال الجدول رقم (٨-٣) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٦٧,٢١% وهي نتيجة تقترب من نظيرتها بدراسات (Christensen, et al., 2015; Jackson, 2015; Blaylock, et al., 2012) حيث تبلغ ٤٣%، ٥٦,١٨%، ٦١,٢٧% على التوالي. وفي إطار تحليل العلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي بمتغيراتها المستقلة ومصروف الضريبة المؤجل كمتغير التابع يتضح لدى الباحث معنوية المتغيرات ETR4_ETR3، Big4، Tenure، opport حيث تبلغ قيمة t-static (٨,١)، (١٤,٣٧)، (٥,٧٣)، (٦,٧٧) < ٢ على التوالي وجميعها تحمل إشارة موجبة ما عدا المتغير Tenure يحمل إشارة سالبة، وهو ما يعني وجود علاقة طردية بين مستوى التغير في معدل الضريبة الفعال ووجود مراجع من المنشآت العالمية الكبرى

(Big4) ومستوى الأهمية النسبية للتعامل كمتغيرات مستقلة، وبين المصروف الضريبي المؤجل كمتغير تابع، بينما توجد علاقة عكسية بين فترة ولاية المراجع الخارجي والمصروف الضريبي المؤجل كمتغير تابع.

وبالتالي، ارتفاع مستوى التغيير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة، ووجود مراجع من المنشآت العالمية الكبرى (Big4) ، وارتفاع مستوى الأهمية النسبية للتعامل يعني زيادة فعالية المراجع الخارجي ومن ثم ارتفاع مصروف الضريبة المؤجل وانخفاض مستوى ممارسات إدارة الأرباح. بينما يؤدي ارتفاع فترة ولاية المراجع الخارجي إلى انخفاض فعالية المراجع الخارجي ومن ثم انخفاض مصروف الضريبة المؤجل وارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (Christensen, et al., 2012; Jackson, 2015; Blaylock, et al., 2015). واستناداً إلى تلك النتائج، يمكن للباحث رفض الفرض العدم وتأييد الفرض البديل الأول للدراسة بوجود علاقة عكسية بين فعالية المراجع الخارجي ومستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام مصروف الضريبة المؤجل.

• نتيجة اختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة:

نظراً لأن الفرض الثاني يتنبأ بالعلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة من خلال اعتبار التغيير في الحسابات الضريبية المؤجلة كأحد المتغيرات التابعة، يمكن للباحث تشغيل نموذج اختبار الفروض رقم (٢) للوصول إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرات، واعتمد الباحث على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض رقم (٢).

ويتبين من خلال الجدول رقم (٨-٤) أن القوة التفسيرية للنموذج تبلغ ٧١,٩% وهي نتيجة تقترب من نظيرتها بدراسات (Christensen, et al., 2015; Jackson, 2015; Blaylock, et al., 2012) حيث تبلغ ٤٣%، ٥٦,١٨%، ٦١,٢٧% على التوالي. وفي إطار تحليل العلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي بمتغيراتها المستقلة والتغيير في الحسابات الضريبية المؤجلة كمتغير التابع يتضح لدى الباحث معنوية المتغيرات ETR4_ETR3، Big4، Tenure، opport، حيث تبلغ قيمة t-static (١٠,٥٨، ٤,٤١، ٩,٣٨، ٨,٠٧) < ٢ على التوالي وجميعها تحمل إشارة موجبة ما عدا المتغير Tenure يحمل إشارة

سالبة، وهو ما يعني وجود علاقة طردية بين مستوى التغير في معدل الضريبة الفعال ووجود مراجع من المنشآت العالمية الكبرى (Big4) ومستوى الأهمية النسبية للعميل كمتغيرات مستقلة، وبين التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة كمتغير تابع، بينما توجد علاقة عكسية بين فترة ولاية المراجع الخارجي والتغير في الحسابات الضريبية المؤجلة كمتغير تابع.

جدول رقم (٨-٤): نتائج اختبار الفرض الثاني

Ariable	dependent variable: Deferred Tax Accounts		
	Coef.	t-stat.	p-value
Constant	-0.2685	-0.15	0.882
ETR4_ETR3	2.1673	10.58	0.000
Big4	4.7579	4.41	0.000
Tenure	-12.5149	-9.38	0.000
opport	39.7902	8.07	0.000
Accruals	-7.0722	-2.83	0.030
BTM	2.0984	1.39	0.166
CASH	0.3638	1.36	0.176
N	279		
F.value	115.16		
F. Sig.	0.000		
VIF (Max)	8.72		
Adj. R2	71.90%		

وبالتالي، ارتفاع مستوى التغير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة، ووجود مراجع من المنشآت العالمية الكبرى (Big4)، وارتفاع مستوى الأهمية النسبية للعميل يعني زيادة فعالية المراجع الخارجي ومن ثم ارتفاع مستوى التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة وانخفاض مستوى ممارسات إدارة

الأرباح. بينما يؤدي ارتفاع فترة ولاية المراجع الخارجي إلى انخفاض فعالية المراجع الخارجي ومن ثم انخفاض مستوى التغير في الحسابات الضريبية المؤجلة وارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يتفق مع نتائج العديد من الدراسات (Christensen, et al., 2015; Jackson, 2015; Blaylock, et al., 2012). واستناداً إلى تلك النتائج، يمكن للباحث رفض الفرض العدم وتأييد الفرض البديل الثاني للدراسة بوجود علاقة عكسية بين فعالية المراجع الخارجي ومستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة.

٧-٨: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة:

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي كمتغير مستقل وإدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة كمتغير تابع للدراسة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري في الفترة الزمنية من ٢٠١٦-٢٠١٨، وذلك من خلال عرض الإطار المفاهيمي للحسابات الضريبية المؤجلة، ثم تحليل العلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي وممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة، ثم تطبيق الدراسة على العينة المختارة.

وانطلاقاً من العرض السابق لتحليل العلاقة بين جودة وأهمية المراجع الخارجي ومستوى ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة، توصل الباحث إلى أن التلاعب بمعدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة المالية لمواجهة توقعات المحللين الماليين والمستثمرين المرتقبين يعد أحد الوسائل الخفية التي يمكن استغلالها لممارسة إدارة الأرباح دون أن ينتبه إلى ذلك المستخدم الخارجي للقوائم المالية.

كما توصل الباحث إلى أنه على الرغم من إخفاء أساليب ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة إلا أن المراجع الخارجي على دراية بذلك، ولكنه قد يغفل ذلك أو لا يهتم به نتيجة ضغوط الوقت في عملية المراجعة. كما أكدت النتائج التطبيقية للدراسة على أن ارتفاع مستوى جودة وأهمية المراجع الخارجي يقيد من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة. بالإضافة إلى ذلك، وتتمثل أهم محددات مستوى جودة وأهمية المراجع الخارجي في مراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة في

كلّ: من مستوى التغير في معدل الضريبة الفعال في الربع الأخير من السنة، وفترة ولاية المراجع الخارجي، وجود مراجع من المنشآت العالمية الكبرى (Big4)، ومستوى الأهمية النسبية للعمليات في الصناعة وضغوط المستثمرين على المراجع.

وانطلاقاً من النتائج السابق عرضها يتضح لدى الباحث مجموعة من الرؤى التي يمكن تسليط الضوء عليها لتصبح بمثابة توصيات للعديد من مستخدمي القوائم المالية والهيئات المهنية على النحو التالي:

- ينبغي على المراجع الخارجي الاهتمام بإعطاء التأكيد المعقول بشأن مراجعة الحسابات الضريبية المؤجلة وخلوها من ممارسات إدارة الأرباح.
- ينبغي على المحللين الماليين بهيئة الرقابة المالية المصرية والشركات المختلفة لتداول الأوراق المالية الاهتمام بمعدل التغير في معدل الضريبة الفعال للشركات - خاصة في الربع الأخير من السنة-، فضلاً عن توفير المتوسطات المناسبة لهذا التغير في كل صناعة.
- ينبغي على المستخدم الخارجي للقوائم المالية الاهتمام بممارسات إدارة الأرباح باستخدام الحسابات الضريبية المؤجلة والتعرف على أسباب ذلك.
- ينبغي على القائمين بممارسة مهنة المراجعة في مصر مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، ومكاتب المحاسبة والمراجعة، والجمعية المصرية للمحاسبين والمراجعين إصدار التشريعات الملزمة للمراجع الخارجي بأهمية التصديق على الحسابات الضريبية المؤجلة.

ويرى الباحث أن البحوث المحاسبية المستقبلية يجب أن تتجه نحو المجالات الآتية:

- أثر جودة المراجعة على منع الغش بحسابات الضرائب.
- أثر جودة الفحص المحدود على سلامة تقديرات الضرائب في القوائم ربع السنوية.
- دراسة واختبار الدوافع السلوكية للتجنب والتهرب الضريبي.
- محددات أتعاب المراجع الخارجي عن الاستشارات الضريبية - دراسة تجريبية.

قائمة المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

حميدات، جمعه؛ أبونصار، محمد؛ ٢٠١٣، "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية"، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

رحومة، خالد عمر حسن، ٢٠١٥، "اختيار الهيكل التمويلي للمنشآت بين التمويل القديم والتمويل برأس المال المخاطر"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٩، العدد ١، ص ص ٢٧١-٣٠٤.

عبد الحليم، عبد الحليم ابراهيم، ٢٠١٢، "اثر الاختيار بين بدائل القياس المحاسبي على صافي الربح الضريبي - دراسة مقارنة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، ص ص ١١٠٧-١١٣٧ .

عبد الخالق، أسامة علي، ٢٠١٥، "مدى توافر الموضوعية في التفرقة بين التخطيط الضريبي المشروع وغير المشروع"، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين بعنوان: تطوير النظام الضريبي المصري

محارم، ياسر أحمد، ٢٠١٠، "الحوافز الضريبية: مفتاح الاستثمار والتنمية للدول"، نشرة جمعية الضرائب المصرية، المجلد ٢٠، العدد ٨٠، ص ص ٥٩-٨٦.

مرقس، سمير سعد، ٢٠١٧، "التخطيط الضريبي: المبادئ والأسس والتطبيقات المحلية والدولية"، الجزء الثاني، مجلة المال والتجارة، العدد ٥٧٨، ص ص ١٧-٢٨.

محمد، سعيد عبد المنعم، ٢٠١٠، "مفاهيم ومبادئ التخطيط الضريبي لخدمة المستثمرين"، المؤتمر الضريبي السادس عشر، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، المجلد الأول .

عفيفي، هلال عبد الفتاح السيد، ٢٠١٤، "العلاقة بين إدارة الأرباح وعدم تماثل المعلومات - دراسة تحليلية
اختبارية"، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد السادس والثلاثون،
العدد الأول ص.ص. ٢٦٥-٣٤٤.

ضاهر، سامح سعيد محمود، ٢٠١٧، "قياس أثر الفروق الضريبية على جودة الأرباح وانعكاساتها على
عمليات التداول الداخلي وتكلفة رأس المال المملوك"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة
القاهرة .

الشواربي، محمد عبد المنعم، ٢٠١٣، "دور الفروق الزمنية للضريبة المؤجلة في إدارة الأرباح"، المؤتمر
الضريبي التاسع عشر النظام الضريبي المصري وحتمية التغيير، الجمعية المصرية للمالية
العامة والضرائب، ص ص ٦٨-١ .

خليفة، محمد عبد العزيز محمد، ٢٠٠٧، "التأثيرات الضريبية لبدائل القياس المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة
المصرية ومقترحات علاجها"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس،
العدد الأول، ص ص ١٢٩-١٩٩ .

خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم، ٢٠١٢، " قياس أثار عدم تماثل المعلومات المحاسبية على كفاءة سوق
الاوراق المالية المصري: دراسة نظرية و تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة بقنا، جامعة
جنوب الوادي.

قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، بشأن اصدار المعايير المحاسبية المصرية.

ثانياً - مراجع باللغة الانجليزية:

- Armstrong.C.S , 2012, " When Does Information Asymmetry Affect Cost of Capital ", Journal of Accounting Research, Vol. 49, Iss.1, PP. 258-275.
- Awad, I. O., & Attia, E. F., 2013, "Transfer Pricing by the Multinational Companies: The Case of Egypt". World Journal of Social Sciences, Vol. 3, No. 4, PP. 158-182.
- Bala, K., Blouin, J. L., & Guay, W. R., 2007, "Does tax aggressiveness reduce corporate transparency?", Working Paper, University of Pennsylvania Wharton School.
- Bauwhede, O., Fariz, H., & Sabuhi, S., 2013, "Corporate Governance, Tax Avoidance, and Financial Constraints", Financial Management, PP. 651-677.
- Blaylock, B., T. Shevlin, & R. Wilson. 2012, "Tax avoidance, large positive book-tax differences, and earnings persistence", The Accounting Review, Vol. 87, No. 1, PP. 91-120.
- Borkowski, J., 2010, "Bias in quarterly estimates of annual effective tax rates and earnings management", The Journal of the American Taxation Association, Vol. 34, No. 1, PP. 31-53.
- Botis, S., 2014, "Features and Advantages of Using Tax Havens", Bulletin of the Transilvania University of Brasov, Series V: Economic Sciences, Vol. 7, No. 2, PP. 181-188.
- Bradley, A., & W. F. Messier, Jr., 2012, "Materiality guidance of the major public accounting firms", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 34, No. 1, PP. 3-36
- Brant, M., S. Salterio, & A. Webb, 2015, "Evidence about auditor-client management negotiation concerning client's financial reporting", Journal of Accounting Research 39 (3): 535–563. , Vol. 39, No. 3, PP. 535-563.

- Chang, L. L., Hsiao, F. D., & Tsai, Y. C., 2013, "Earnings, institutional investors, tax avoidance, and firm value: Evidence from Taiwan", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, Vol. 22, No. 2, PP. 98-108.
- Chen, S., Chen, X., Cheng, Q., & Shevlin, T., 2014, "Are family firms more tax aggressive than non-family firms?". *Journal of Financial Economics*, Vol. 95, No. 1, PP. 41-61.
- Choi, J., S. Choi, L. A. Myers, & D. Ziebart, 2015, "Financial Statement comparability and the informativeness of stock prices about future earnings", Working Paper.
- Christensen, B., A. J. Olson, T. C. Omer, 2015, "The Role of Audit Firm Expertise and Knowledge Spillover in Mitigating Earnings Management through the Tax Accounts", *Journal of Accounting, Taxation and Auditing*, Vol. 37, No. 1, PP. 3-36.
- Contractor, F. J., 2016, "Tax Avoidance by Multinational Companies: Methods, Policies, and Ethics", *Rutgers Business Review*, Vol. 1, No. 1, PP. 27-43.
- Cook, K. A., G. R. Huston, & T. C. Omer. 2008. "Earnings management through effective tax rates: The effects of tax-planning investment and the Sarbanes-Oxley Act of 2002", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 25, No. 1, PP. 447-471.
- Cristea, A. D., & Nguyen, D., 2016, "Transfer pricing by multinational firms: New evidence from foreign firm ownerships". *American Economic Journal: Economic Policy*, Vol. 8, No. 3, PP. 170-202.
- De Simone, L., J. Robinson, & B. Stomberg, 2014, "Distilling the reserve for uncertain tax positions: The revealing case of black liquor", *Review of Accounting Studies*, Vol. 19, No. 1, PP. 456-472.
- Dhaliwal, D. S., C. A. Gleason, & L. F. Mills, 2004, "Last-chance earnings management: Using the tax expense to meet analysts' forecasts". *Contemporary Accounting Research*, Vol. 21, No. 1, PP. 431-459.

- Edvinas, R., 2014, "Tax Consulting and Reported Weaknesses in Internal Control", Working paper, Syracuse University and Binghamton University, SUNY.
- Francis, C., & L. Yu., 2018, "Do auditor-provided tax services improve the estimate of tax reserves?", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 28, No. 5, PP. 1484-1509.
- Francis, F., S. Wang, 2016, "Earnings quality: Some evidence on the role of auditor tenure and auditors' industry expertise", *Journal of Accounting & Economics*, Vol. 47, No. 1, PP. 265-287.
- Francis, J., Richard, C. & Vanstraelen, A., 2009, "Assessing France's Joint Audit Requirement: Are Two Heads Better than One?", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 28, No. 2, pp. 35-63.
- Graham, J. R., & Tucker, A. L. 2012, "Tax shelters and corporate debt policy", *Journal of Financial Economics*, Vol. 81, No. 3, PP. 563-594.
- Hanlon, M., & Heitzman, S., 2010, "A review of tax research", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 50, No. 2-3, PP. 127-178
- Hanlon, M., Kelley Laplante, S., & Shevlin, T., 2005, "Evidence for the possible information loss of conforming book income and taxable income", *The Journal of Law and Economics*, Vol. 48, No. 2, PP. 407-448
- Hasseldine, J., & Morris, G., 2013, "Corporate social responsibility and tax avoidance: A comment and reflection", *Accounting Forum*, Vol. 37, No. 1, PP. 1-14.
- Jackson, M., 2015, "Book-Tax Differences and Future Earnings Changes", *The Journal of the American Taxation Association*, Vol. 37, No. 2, PP. 49-73.
- Jallai, J., 2015, "Qualitative audit materiality and earnings management". *Review of Accounting Studies* 18: 414–442. , Vol. 18, No. 1, PP. 414-442.

- Knuutinen, R., 2013, “Corporate social responsibility, taxation and aggressive tax planning”, *Nordic Tax Journal*, Vol. 1, No. 1, PP. 36-75.
- Lassila, D., T. Omer, M. Shelley, & L. Smith, 2010, “Do complexity, governance, and auditor independence influence whether firms retain their auditors for tax services?”, *The Journal of the American Taxation Association*, Vol. 32, No. 1, PP. 1-23.
- Lietz, G. M., 2013, “Tax avoidance vs. tax aggressiveness: A unifying conceptual framework”, Working Paper, University of Muenster.
- Lin L.; kang H ;D.Morris R;Tang Q ., 2017, “information asymmetry of fair value accounting during financial crisis” *Journal of contemporary Accounting and Economics* , Vol. 9, PP. 18-42.
- Lisowsky, P., 2013, “Seeking shelter: Empirically modeling tax shelters using financial statement information”, *The Accounting*, Vol. 85, No. 5, PP. 1693-1720.
- McGuire, S. T., S. S. Neuman, & T. C. Omer, 2018, “Sustainable Tax Strategies and Earnings Persistence”, Working paper, Texas A&M University, University of Missouri, and University of Nebraska– Lincoln.
- Phillips, J., M. Pincus, & S. Rego, 2003, “Earnings management: New evidence based on deferred tax expense”, *The Accounting Review* , Vol. 78, No. 2, PP. 491-521.
- Reichelt, K. J., & D. Wang, 2015, “National and office-specific measures of auditor industry expertise and effects on audit quality”, *Journal of Accounting Research*, Vol. 48, No. 3, PP. 647-686.
- Sproge, I., & Joppe, A., 2016, “Modern trends in tax planning and minimization. International Scientific Conference: New Challenges of Economic and Business Development – 2016, Riga”, University of Latvia, pp. 736-746.

- Wahab, N. S. A., & Holland, K., 2012, "Tax planning, corporate governance and equity value", *The British Accounting Review*, Vol. 44, No. 2, PP. 111-124.
- Wahlai, R. A., 2019, "Detecting and predicting accounting irregularities: A comparison of commercial and academic risk measures", *Accounting Horizons*, Vol. 25, No. 4, PP. 755-780.
- Watson, L., 2015, "Corporate Social Responsibility, Tax Avoidance, and Earnings Performance", *The Journal of the American Taxation Association*, Vol. 37, No. 2, PP. 1-21.
- Weinstein, D., B. Mark, 2005, "Auditor independence and auditor-provided tax service: Evidence from going-concern audit opinions prior to bankruptcy", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 27, No. 2, PP. 31-54.
- Yorke, S. M., Amidu, M., & Agyemin-Boateng, C., 2016, "The effects of earnings management and corporate tax avoidance on firm value". *International Journal of Management Practice*, Vol. 9, No. 2, PP. 112-131.
- Zhou, M., Elder, N., 2010, "Does accounting for uncertain tax benefits provide information about the relation between book-tax differences and earnings persistence?", *Review of Accounting and Finance*, Vol. 15, No. 1, PP. 65-84.